Cour
Pénale
Internationale

International
Criminal
Court

مشروع تقرير موجه لوسائط الإعلام
لاهاي، في 24 كانون الثاني/يناير 2008
تشارك نائبة المدعي العام في المشاورات النسائية بشأن دارفور

في 24-25 كانون الثاني/يناير، ستقوم نائبة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودة، بمشاركة نساء أفريقيات أخريات في المشاورات حول دارفور التي ستدور في أديس أبيبا، بأثيوبيا، لمناقشة المسائل المتعلقة بالنساء في منطقة دارفور بالسودان.

تنظم هذا الحدث منظمة "تضامن النساء الأفريقيات" سنويا لإشراك نساء مرموقات في حوار بناء بشأن المرأة التي تعيش في مناطق الصراع.

ستحث، نائبة المدعى العام، السيدة بن سودة المشاركين على عدم التغاضي عن محنة النساء في مناطق الصراع مثل جمهورية الكونغو الديموقراطية، وأوغندا، ودارفور، وجمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أفادت نائبة المدعي العام بأن "المرأة تعاني من الجرائم الجنسية والجرائم القائمة على الجنس، ولا بد لمرتكبي هذه الجرائم أن يعلموا أنهم سيقعون تحت طائلة القانون". وأضافت أن النساء في دارفور اليوم تتحملن وطأة الهجمات المتواصلة على السكان المدنيين المشردين في المخيمات. ويقوم مكتب المدعي العام بالتحقيق في هذه الهجمات.

ستقوم نائبة المدعى العام، السيدة بن سودة، بتذكير هؤلاء المجتمعين لغرض تصميم خطة نساء دارفور للسلام بضرورة إقامة العدل :"إن العدالة من المتطلبات الأساسية لإيقاف دوامة الانتهاكات المتكررة لحقوق المرأة". وستذكّر نائبة المدعي العام بأن ضرورة إلقاء القبض على متهمي المحكمة الجنائية الدولية، الوزير السوداني أحمد هارون، وقائد ميليشيا الجنجويد علي كوشيب، هي مسألة أساسية. لأنها ترى أنه "طالما ظل هؤلاء المجرمون المزعومون أحراراً، فهم يمثلون خطراً على الضحايا في دارفور".
تفيد نائبة المدعي العام، السيدة بن سودة، بأنه ببدء مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في 25 كانون الثاني/يناير، يمكن بذل المزيد من الجهود من أجل أهل دارفور:" إن الجرائم ما تزال تُرتَكب اليوم في دارفور. يجب إذن القبض على أحمد هارون وعلي كوشيب الآن، ويجب إيقاف ارتكاب هذه الجرائم. ينبغي للدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية، ولمنظمة الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، وللمنظمات الدولية الأخرى ألا تفوتها أي فرصة لتوجيه رسالة حاسمة للسلطات السودانية.

المحكمة الجنائية الدولية محكمة دائمة ومستقلة تحقق وتمارس اختصاصها القضائي على الأشخاص المتهمين بارتكاب أخطر الجرائم التي تثير قلقا دوليا، ألا وهي الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، إذا لم ترغب السلطات الوطنية المعنية في القيام بذلك، أو إذا لم تتمكن من ذلك حقيقة. ويقوم مكتب المدعي العام حاليا بالتحقيق في أربع حالات، وهي: جمهورية الكونغو الديموقراطية، وشمال أوغندا، ومنطقة دارفور بالسودان، وجمهورية أفريقيا الوسطى. وهي حالات كلها تتخبّط في أتون مختلف درجات الصراع، تتضمن ضحايا في أمسّ الحاجة إلى الحماية.

للمزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بالأشخاص التالية أسماؤهم:

السيدة فلورنس أولارا
منسقة العلاقات العامة في مكتب المدعي العام
البريد الإلكتروني: florence.olara@icc-cpi.int
الهاتف (المكتب): +31 (0) 70 515 8723
الهاتف (المحمول): +31 (0) 6 5029 4476

السيدة نيكولا فليتشر
مسؤولة الاتصال الإعلامي بمكتب المدعي العام
الهاتف (المكتب): +31 (0) 70 505 8071
الهاتف (المحمول): +31 (0) 6 5089 0473
البريد الإلكتروني: Nicola.fletcher@icc-cpi.int